قائمة المسائل الموجّهة إلى حكومة اليمن من قبل فريق الخبراء البارزين المعني باليمن المنشأ بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/RES/45/15)

I. المقدمة:

أكد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في قراره المؤرخ 6 تشرين الأوّل/أكتوبر 2020 (A/HRC/RES/45/15)، تجديد ولاية فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين المعني باليمن (فريق الخبراء)، ومرّة أخرى "يشجّع جميع أطراف النزاع المسلّح في اليمن على أن تتعاون بالكامل مع فريق الخبراء [الدوليين والإقليميين البارزين] وتيسير جميع أموره دون قيود".

مع الإشارة إلى أن ولاية فريق الخبراء تتضمن، من بين أمور أخرى، الحاجة إلى "التعاون مع السلطات اليمنية ومع جميع أصحاب المصلحة، ولا سيّما [...] سلطات دول الخليج وجامعة الدول العربية"، أرسل فريق الخبراء في 9 آذار/مارس 2021، مذكرة شفوية إلى الحكومة اليمنية. في هذه المذكرة، طلب فريق الخبراء مقابلة مسؤولين من الحكومة اليمنية، وطلب إصدار تأشيرات السفر حتى يتمكن رئيس الفريق والخبراء وأعضاء أمانة فريق الخبراء من السفر إلى اليمن من أجل مقابلة المسؤولين وإجراء تحقيقات.

وحتّى تاريخ 7 حزيران/يونيو 2021، لم يحصل فريق الخبراء على إذن من الحكومة اليمنية لزيارتها. ويشير فريق الخبراء إلى أن عدم قدرته على زيارة اليمن يحد بشكل خطير من قدرته على تنفيذ ولايته بالكامل.

آخذين بعين الاعتبار عدم قدرة فريق الخبراء حتى تاريخه في 2021 من الوصول إلى اليمن، أعدّ فريق الخبراء فيما يلي قائمة المسائل المتعلّقة بالحكومة اليمنية. وينتهز فريق الخبراء هذه الفرصة للفت انتباه الحكومة اليمنية بكل احترام إلى أنهم لم يتلقوا بعد ردودًا على قائمة المسائل التي أرسلها فريق الخبراء في 29 آذار/مارس 2019 وفي 18 حزيران/يونيو 2020، ويرّحب بالردود على تلك القائمة.

ويدعو فريق الخبراء، بفائق الاحترام، الحكومة اليمنية إلى الردّ على الاستفسارات الواردة أدناه، على أن يُدرج الرد في تقرير فريق الخبراء الذي سيتمّ تقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان، باستثناء أي معلومات تطلب الحكومة اليمنية أن تبقى سرية.

سيكون فريق الخبراء ممتنًا لتلقي الرد في موعدٍ أقصاه 10 تمّوز/يوليو 2021. علاوةً على ذلك، يجدد فريق الخبراء طلبه بتلقي أي بيانات أخرى قد ترغب الحكومة اليمنية في تقديمها.

II. قائمة المسائل التي يتعيّن على حكومة اليمن النظر بها

اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان

1 - كم عدد الحالات التي خلصت إليها اللجنة الوطنية للتحقيق إلى حدوث انتهاك لحقوق الإنسان أو للقانون الإنساني؟ يرجى تقديم تفصيل لأنواع القضايا (أنواع الانتهاكات، وضد أي من الأطراف)، إن وجدت.

2 - كم عدد حالات الانتهاكات المؤكدة التي أحالتها اللجنة الوطنية للتحقيق إلى السلطات القضائية؟ يرجى تحديد تلك السلطات القضائية.

3. هل تتواصل اللجنة الوطنية للتحقيق مع أية آليات للمساءلة غير السلطات القضائية في الحكومة اليمنية، مثلا سلطات الادعاء العام (العسكرية أو المدنية) أو غيرها من المسؤولين/المؤسسات التي تركز على المساءلة وتنتمي إلى سلطات الأمر الواقع أو الدول الأعضاء في التحالف (على سبيل المثال الفريق المشترك لتقييم الحوادث). إذا كان الأمر كذلك، كيف؟

4 - يقدّر فريق الخبراء عالياً الحصول على مزيد من المعلومات بشأن مستوى ونوع التنسيق بين الفريق المشترك لتقييم الحوادث واللجنة الوطنية للتحقيق. كما سيكون من دواعي تقدير فريق الخبراء الحصول على معلومات بشأن مدى التعاون بين الفريق المشترك لتقييم الحوادث واللجنة الوطنية للتحقيق فيما يتصل بتيسير وتسهيل التحقيقات (مثلا القيام بزيارات للمواقع، وتيسير الوصول إلى الضحايا والشهود).

5 - هل أوصت اللجنة الوطنية للتحقيق بدفع أي أموال أو أشكال أخرى من التعويض للحالات المؤكدة من ضحايا الانتهاكات؟ إذا كان الجواب نعم، فيرجى ذكر كم عدد الحالات؟

6 - هل تعلم اللجنة الوطنية للتحقيق بأية حالات تم فيها دفع أي أموال أو أشكال أخرى من التعويض للحالات المؤكدة من ضحايا الانتهاكات؟

7 - هل تنسق الجنة الوطنية للتحقيق أو تتعاون مع اللجنة المشتركة للمساعدات الإنسانية التابعة للتحالف؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي طبيعة هذا التنسيق/التعاون.

المحاكمات وغيرها من الإجراءات

8 – من بين القضايا التي أحيلت إلى السلطات القضائية اليمنية من جانب اللجنة الوطنية للتحقيق، يرجى إرسال المعلومات المتعلقة بوضع هذه القضايا، وبالتحديد:

أ) كم قضية تم التحقيق فيها من قبل النائب العام المعني (ضمن أنظمة قضائية عادية أو عسكرية)؟
ب) كم قضية تم إحالتها إلى المحكمة؟ ما كانت التهم؟ ما كانت رتبة أو منصب المتهم؟
ج) ماذا كانت نتيجة أي من المحاكمات (بما في ذلك الإدانات والعقوبات المفروضة)؟

يقدّر فريق الخبراء البارزين تلقي التفاصيل بشأن أي إجراءات محددة (على سبيل المثال الهيئات القضائية، وإذا أمكن، أي أحكام صدرت).

وفي سياق الإجابة على هذا السؤال، سيكون فريق الخبراء ممتناً لو قدمت أية معلومات فيما يتعلق بالقضايا الـ 19 التي يفهم فريق الخبراء أنها أقيمت في المحكمة الجنائية المتخصصة في عدن فيما يتعلق بالانتهاكات، والتي حسب ما علم أنه تم تعليقها في أيار/مايو 2020 بسبب جائحة كوفيد-19.

9 - إلى جانب الحالات التي أحالتها اللجنة الوطنية للتحقيق، هل اتخذت أية إجراءات أخرى (مدنية أو جنائية) تتعلق بانتهاكات ارتكبتها أطراف النزاع في اليمن؟ إذا كان الأمر كذلك، يُرجى تقديم التفاصيل ذات الصلة.

التعويض

10 - يرجو فريق الخبراء البارزين مشاركة المزيد من المعلومات حول أي توصيات للجنة الوطنية للتحقيق لتقديم التعويضات، وبالتحديد:

11 - سيغدو فريق الخبراء ممتنًا لأية معلومات تتعلق بأية خطط لأية تعويضات مالية أشرفت عليها حكومة اليمن وعلى وجه الخصوص:

أ) ما هي الآليات التي يتم من خلالها تنفيذ أي توصيات بشأن التعويضات؟
ب) كم عدد الدفعات التي تمت؟
ج) ما هي أعداد المنتفعين؟ (التقسيم بحسب الجنس والعمر، إذا توفر ذلك)

د) ماذا كان حجم هذه المدفوعات؟
ه) كيف يتم تقييم مستوى ودرجة التعويضات المالية؟
و) كيف يتم تحديد الضحايا؟
ز) ما هي العملية التي بموجبها يتمكن الضحايا من الوصول للأموال؟
ح) كيف يشارك الضحايا في العملية؟ ما هي الوسائل المستخدمة في الإعلان عن التعويضات المتاحة؟
ط) ما هي الأنظمة القائمة لرصد توزيع المساعدات؟

كما وسيقدر فريق الخبراء أيضا مشاركة أي تفاصيل عن أي تحديات يتم مواجهتها فيما يتعلق بتقديم التعويضات المالية ووسائل السعي للتصدي لهكذا تحديات.

12 - ضمن أي إجراءات محاكمة بشأن انتهاكات ارتكبت أثناء النزاع، هل أعطيت أي أوامر للتعويض عن ضحايا الانتهاكات؟ هل تلقى أي ضحايا مدفوعات نتيجة لذلك؟

13 - هل هناك أية وسائل غير مالية للتعويض لضحايا الانتهاكات في اليمن؟ وعلى وجه الخصوص، ما هي الإجراءات التي اتخذتها حكومة اليمن للقيام بما يلي:

أ) الإقرار بتجربة الضحايا في اليمن.

ب) تقديم تفاصيل عن الانتهاكات التي أثرت عليهم (بما في ذلك مصير/أماكن وجود المختفين.

ج) توفير الرعاية الطبية اللازمة والدعم النفسي - الاجتماعي وغير ذلك من أشكال إعادة التأهيل والمساعدة.

د) تقديم أشكال أخرى من المساعدات (منح التعليم، وفرص العمل).

هـ) (نقدر عاليا عند تقديم تفاصيل مثل هذه المساعدات أن يتم تضمين وإرفاق البيانات الإحصائية والمصنفة).

أسئلة عامة

14 - ما هي التدابير التي تعتبرونها هامة لأطراف النزاع وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة (بما فيها المجتمع الدولي) من أجل توفير المساءلة وضمان حقوق الضحايا في معرفة الحقيقة والعدالة والإنصاف؟